أثر تمويل المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في العراق باستخدام بيانات القروض القطاعية للمدة ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٥

م.د. محمد روضان سلمان
وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب
mhmd67rodan@gmail.com

The Impact of Financing Small Projects on Job Creation in Iraq Using Sectoral Loan Data for the Period 2008 to 2025

Assist. Prof. Dr. Mohammed Rodhan Salman
Ministry of Finance / General Commission for Taxes
Email: mhmd67rodan@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تمويل المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في العراق باستخدام بيانات القروض القطاعية خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥، انطلاقاً من أهمية المشروعات الصغيرة بوصفها أداة فعالة في تنشيط الاقتصاد الحقيقي والحد من البطالة وتعزيز التشغيل. اعتمد البحث على بيانات بانل قطاعية شملت خمسة قطاعات اقتصادية هي الزراعة، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والتجارة، والخدمات، وذلك لقياس أثر ثلاثة مؤشرات تمويلية تمثلت في إجمالي قروض المشروعات الصغيرة، ونسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية من إجمالي قروض المشروعات الصغيرة، وعدد القروض الممنوحة، في متغير خلق فرص العمل المقاس بعدد المشتغلين. واستخدم البحث مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية شملت الإحصاءات الوصفية، واختبار الارتباط المقطعي، واختبار الاستقرارية من الجيل الثاني، ثم تقدير نموذج Panel ARDL لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق، مع تفوق واضح لأثر توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية. كما بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وسرعة تصحيح مرتفعة للاختلالات قصيرة الأجل. ويوصي البحث بتوسيع التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة، وتحسين توزيعه القطاعي، وربطه بسياسات تشغيل وتنمية أكثر كفاءة.**الكلمات المفتاحية:** تمويل المشروعات الصغيرة - خلق فرص العمل - القروض القطاعية - بيانات البانل - العراق.

The Impact of Small Business Financing on Job Creation in Iraq Using Sectoral Loan Data for the Period 2008–2025

Abstract

This study aims to analyze the impact of small business financing on job creation in Iraq using sectoral loan data for the period 2008–2025, based on the importance of small businesses as an effective tool for stimulating the real economy, reducing unemployment, and enhancing employment. The study relied on sectoral panel data covering five economic sectors: agriculture, manufacturing, construction, trade, and services, in order to measure the effect of three financing indicators, namely total small business loans, the share of loans directed to productive sectors out of total small business loans, and the number of granted loans, on job creation represented by the number of employed persons. The study employed a set of statistical and econometric methods including descriptive statistics, cross-sectional dependence tests, second-generation unit root tests, and the Panel ARDL model to estimate the relationship in both the short and long run. The findings revealed a positive and statistically significant impact of small business financing indicators

on job creation in Iraq, with a stronger effect for loans directed toward productive sectors. The results also confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables, along with a relatively high speed of adjustment toward equilibrium in the short run. The study recommends expanding financing for small businesses, improving its sectoral allocation, and linking it to more efficient employment and development policies.
Keywords: Small Business Financing - Job Creation - Sectoral Loans - Panel Data - Iraq.

١ - المقدمة:

يمثل تمويل المشروعات الصغيرة أحد المداخل الرئيسة لتنشيط الاقتصاد الحقيقي في البلدان النامية، لأنه يرتبط بزيادة القدرة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة النشاط الخاص، ورفع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل. وقد أظهرت الأدبيات أن تحسن الوصول إلى التمويل لا ينعكس فقط على استمرار المشروعات الصغيرة، بل يمتد إلى دعم نموها ورفع قدرتها على توليد الوظائف، ولا سيما في البيئات التي تعاني اختناقات ائتمانية وضعفاً في الفرص التشغيلية الرسمية (Ayyagari et al., 2021, p. 1473). كما تشير الأدلة المقارنة إلى أن إتاحة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ترتبط إيجابياً بتطور التشغيل، وأن هذا الأثر يتعاظم في الاقتصادات النامية التي تعتمد بدرجة أكبر على المشروعات الصغيرة في استيعاب اليد العاملة (Tran et al., 2021, p. 710).

وتكتسب هذه القضية أهمية أكبر في الاقتصاد العراقي، نظراً لما يواجهه من تحديات هيكلية تتمثل في ارتفاع البطالة، وضعف التنوع الإنتاجي، وتغلب الطابع الريعي على النشاط الاقتصادي، بما يجعل خلق فرص العمل المستدامة هدفاً تنموياً ملحاً. وفي هذا السياق، تعد المشروعات الصغيرة أداة مناسبة نسبياً لمعالجة اختلالات سوق العمل، لأنها أقل احتياجاً لرأس المال الكبير، وأكثر قدرة على الانتشار الجغرافي والقطاعي، فضلاً عن قابليتها لاستيعاب شرائح واسعة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الجناحي، ٢٠٢١، ص. ٦٣٣). وقد بينت دراسات عراقية أن تفعيل المشروعات الصغيرة لا يسهم فقط في خفض البطالة، بل يعزز كذلك النشاط المحلي ويفتح مجالاً لتشغيل الشباب والخريجين ضمن أنشطة إنتاجية وخدمية متعددة (خيون، ٢٠١٩، ص. ١).

ومن زاوية التمويل، فإن المشكلة لا تتعلق بمجرد توافر القروض، بل بكفايتها، وانتظامها، وتوزيعها القطاعي، وعدد المستفيدين منها. فالتمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة يمثل آلية حاسمة لتحويل الأفكار والأنشطة المحدودة إلى وحدات اقتصادية قادرة على التوسع والإنتاج والتشغيل، غير أن ضعف التوجيه الائتماني أو تركزه في قطاعات أقل توليداً للوظائف قد يحد من أثره التنموي (البطاط وجياد، ٢٠١٩، ص. ١). كذلك أظهرت دراسات عراقية أن مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف في خفض البطالة ترتبط بمدى فاعلية السياسة الإقراضية ودرجة وصولها الفعلي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وليس بمجرد الإعلان عن مبادرات تمويلية عامة (عبد السادة والشمري، ٢٠١٩، ص. ١٢).

وعلى المستوى الأوسع، تؤكد المراجعات المنهجية للأدبيات أن تمويل المشروعات الصغيرة يحقق في الغالب آثاراً إيجابية في الاستثمار والأداء والتشغيل داخل المشروع المدعوم، وإن كانت درجة هذا الأثر تختلف باختلاف البيئة المؤسسية وهيكل التمويل وآليات التنفيذ (Kersten et al., 2017, p. 330). كما تبين بعض الدراسات أن القروض المضمونة أو التمويل الميسر يمكن أن ينعكس إيجابياً على النمو الإقليمي والتوسع الاقتصادي، بما يشير إلى أن أثر تمويل المشروعات الصغيرة لا يقف عند حدود المشروع ذاته، بل قد يمتد إلى النشاط الاقتصادي المحلي الأوسع (Lee, 2018, p. 70). ويؤكد ذلك

أيضاً ما ذهبت إليه بعض الدراسات العربية من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل في الاقتصادات العربية ركيزة مركزية لسياسات التشغيل وتخفيض البطالة، خاصة في ظل محدودية قدرة القطاع العام على خلق وظائف جديدة (الأسرج، ٢٠١٠، ص. ٤٧). وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر تمويل المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥، بالاعتماد على بيانات القروض القطاعية. وتنبع قيمة هذا التوجه من أنه لا يكتفي بقياس العلاقة بين التمويل والتشغيل على نحو إجمالي، بل يحاول تفكيك هذه العلاقة عبر مؤشرات كمية أكثر دقة، تشمل إجمالي قروض المشروعات الصغيرة، ونسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية، وعدد القروض الممنوحة، بما يسمح بفهم أعمق لكيفية انتقال أثر التمويل إلى التشغيل. كما أن اعتماد بيانات بانل قطاعية يتيح التقاط الفروق بين القطاعات في استجابتها للتمويل، وهو ما يعزز القدرة التفسيرية للدراسة ويدعم نتائجها التطبيقية في صياغة سياسات ائتمانية أكثر كفاءة وعدالة.

١-١ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية وتطبيقية تتعلق بمدى فاعلية تمويل المشروعات الصغيرة في العراق في توليد فرص عمل فعلية خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥، إذ لا يكفي التوسع الكمي في الإقراض للحكم على نجاح السياسة التمويلية ما لم يثبت انعكاسه على التشغيل. فالأدبيات تشير إلى أن أثر التمويل في خلق الوظائف يرتبط بنوعية التمويل، واتجاهه القطاعي، واتساع قاعدة المستفيدين منه، وليس بحجمه الإجمالي فقط. وفي العراق، ورغم تزايد الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة، ما زال الجدل قائماً حول قدرة القروض المصرفية على المساهمة الحقيقية في خفض البطالة وتحفيز التشغيل، خاصة مع استمرار المعوقات التمويلية والمؤسسية وتفاوت أثر التمويل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه، تنصرف مشكلة البحث إلى اختبار ما إذا كان تمويل المشروعات الصغيرة، من خلال مؤشرات القروض القطاعية، قد أسهم فعلاً في خلق فرص العمل في العراق، أم أن أثره ظل محدوداً أو غير متجانس قطاعياً خلال مدة الدراسة؟

١-٢ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من جانبين متكاملين. فمن الناحية العلمية، يساهم البحث في إثراء الأدبيات العربية والعراقية المتعلقة بالعلاقة بين التمويل والتشغيل، من خلال تقديم معالجة قياسية قطاعية تمتد لعدة سنوات وتربط بين مؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة ومؤشر خلق فرص العمل في إطار بيانات بانل، وهو اتجاه ما زال محدود الاستخدام في هذا الموضوع عربياً. كما أن البحث يفيد في توسيع الفهم النظري للعوامل التي تجعل التمويل أكثر أو أقل فاعلية في دعم التشغيل، عبر التركيز على التوزيع القطاعي وعدد القروض إلى جانب القيمة الإجمالية للتمويل. أما من الناحية التطبيقية، فتتمثل أهمية البحث في مساعدة صناع السياسات النقدية والائتمانية والتنموية في العراق على تقييم مدى كفاءة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة في تحقيق هدف التشغيل، وهو هدف جوهري في اقتصاد يواجه ضغوطاً مرتفعة في سوق العمل. كما يوفر البحث مؤشرات عملية يمكن الاستناد إليها في إعادة توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر قدرة على خلق الوظائف، وفي تحسين تصميم المبادرات التمويلية بما يعزز أثرها الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يمكن أن يسهم البحث في تقديم دليل كمي يدعم المؤسسات الحكومية والمصرفية عند تطوير برامج التمويل الأصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما ينسجم مع أولويات التنمية في العراق.

١-٣ فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة العدم: لا يوجد أثر معنوي لتمويل المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥.
الفرضية الفرعية العدم الأولى: لا يوجد أثر معنوي لإجمالي قروض المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥.
الفرضية الفرعية العدم الثانية: لا يوجد أثر معنوي لنسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية من إجمالي قروض المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥.
الفرضية الفرعية العدم الثالثة: لا يوجد أثر معنوي لعدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥.

١-٤ أهداف البحث:

١- تحليل أثر تمويل المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥ بالاعتماد على بيانات القروض القطاعية.
٢- قياس أثر إجمالي قروض المشروعات الصغيرة في التشغيل،
٣- بيان أثر توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية في تعزيز خلق فرص العمل،
٤- تحليل أثر عدد القروض الممنوحة بوصفه مؤشراً على اتساع الوصول إلى التمويل.
٥- الكشف عن طبيعة العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين التمويل والتشغيل، واختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تختلف من قطاع إلى آخر في الاقتصاد العراقي.
٦- تقديم نتائج كمية يمكن الإفادة منها في ترشيد السياسات الائتمانية وتوجيه الموارد التمويلية نحو الأنشطة الأكثر قدرة على تحقيق أثر تشغيلي وتنموي ملموس.

٢. الأدبيات السابقة:

تناولت الأدبيات السابقة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتشغيل من زوايا متعددة، إذ ركزت بعض الدراسات على الدور التنموي المباشر للمشروعات الصغيرة في امتصاص البطالة، بينما انصرفت دراسات أخرى إلى اختبار أثر التمويل والائتمان المصرفي في دعم هذا الدور. ففي السياق العراقي، بينت دراسة الجناحي أن المشروعات الصغيرة تمثل أداة عملية لمعالجة البطالة من خلال قدرتها على الانتشار السريع وانخفاض متطلبات تأسيسها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، فضلاً عن قابليتها لاستيعاب الأيدي العاملة المحلية ضمن أنشطة متنوعة (الجناحي، ٢٠٢١، ص. ٦٣٣). كما توصلت دراسة خيون إلى أن المشروعات الصغيرة الموجهة للشباب تؤدي دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً في الحد من البطالة، وأن أثرها لا يقتصر على توفير الدخل بل يمتد إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي وتوسيع فرص العمل على المستوى المحلي (خيون، ٢٠١٩، ص. ١). وفي الاتجاه نفسه، أشارت دراسة عبدالله إلى أن المشروعات الصغيرة في العراق تمثل إحدى الركائز الملائمة لزيادة معدلات التشغيل، خاصة في ظل محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل (عبدالله، ٢٠٢٢، ص. ٢٦٥). وعلى المستوى العربي الأوسع، أوضح الأسرج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من أكثر القطاعات قدرة على خلق الوظائف في الاقتصادات العربية، لما تتميز به من مرونة تشغيلية وانخفاض نسبي في رأس المال المطلوب، وهو ما يجعلها أداة محورية في سياسات التشغيل والتنمية (الأسرج، ٢٠١٠، ص. ٤٧).
وفي محور التمويل، ركزت مجموعة أخرى من الدراسات على العلاقة بين القروض والقدرة التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد بينت دراسة عبدالسادة والشمري أن القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق يمكن أن تسهم في خفض البطالة متى ما تم توجيهها بكفاءة إلى الأنشطة الأكثر قدرة على خلق الوظائف، مع ضرورة توافر بيئة مؤسسية داعمة لهذا الأثر (عبدالسادة والشمري، ٢٠١٩، ص. ١٢). كذلك أوضحت دراسة البطاط وجياد أن القروض المصرفية تمثل عاملاً حاسماً في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق، غير أن فاعليتها تتوقف على حجم التمويل وسهولة الوصول إليه وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (البطاط وجياد، ٢٠١٩، ص. ١). وأضافت دراسة مجيد والحيالي أن الجهاز المصرفي، حين يتكامل مع حاضنات الأعمال، يمكن أن يؤدي دوراً أكثر عمقاً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نموها واستدامتها (مجيد والحيالي، ٢٠٢٠، ص. ٣٥٣). وعلى المستوى الدولي، توصلت دراسة Ayyagari et al. إلى وجود

أثر إيجابي للوصول إلى التمويل في نمو الوظائف على مستوى المنشآت في الدول النامية، بما يؤكد أن تحسين فرص الائتمان يرفع قدرة المشروعات على التوسع والتوظيف (Ayyagari et al., 2021, p. 1473). كما أثبتت دراسة Tran et al. أن الوصول إلى الائتمان يرتبط إيجابياً بتطور فرص العمل داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن أثر التمويل يتأثر كذلك ببنية الملكية والبيئة المؤسسية (Tran et al., 2021, p. 710). وبينت دراسة Lee أن برامج القروض المضمونة للمشروعات الصغيرة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الإقليمي والنشاط الاقتصادي، بما يدعم بصورة غير مباشرة خلق فرص العمل (Lee, 2018, p. 70). أما دراسة Kersten et al. فقد خلصت، من خلال مراجعة منهجية واسعة، إلى أن التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة غالباً ما يرتبط بنتائج إيجابية في الأداء والاستثمار والتشغيل، وإن كان حجم الأثر يتباين بين البيئات والدول (Kersten et al., 2017, p. 330). وتأسيساً على ذلك، تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تجمع بين البعد القطاعي والبعد الزمني داخل الاقتصاد العراقي، وتعتمد بيانات بانل لقياس أثر مؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل خلال مدة ممتدة نسبياً، بما يسمح بفهم أكثر دقة لطبيعة العلاقة المدروسة.

٣. منهجية البحث:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي معاً. ويستخدم المنهج الوصفي لتأصيل العلاقة النظرية بين تمويل المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل، وبيان الاتجاهات العامة للسياسات الائتمانية المرتبطة بهذا النوع من المشروعات في العراق. أما المنهج القياسي فيستخدم لاختبار العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على بيانات بانل قطاعية سنوية للمدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥. ويعد هذا المنهج مناسباً لأن موضوع الدراسة يتطلب تتبع التغيرات عبر الزمن وعبر القطاعات في آن واحد، بما يسمح بقياس الفروق القطاعية وتحسين كفاءة التقدير. كما تستند الدراسة إلى بيانات ثانوية رسمية مستمدة من البنك المركزي العراقي، والتقارير السنوية للمصارف، والنشرات الإحصائية المصرفية، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط العراقية، وقاعدة بيانات البنك الدولي. وبالنظر إلى طبيعة السلاسل الزمنية المقطعية، يجري توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية تبدأ بالإحصاءات الوصفية واختبارات الارتباط المقطعي، ثم اختبارات الاستقرارية المناسبة، يعقبها اختيار النموذج الأمثل للتقدير بين النماذج الساكنة والديناميكية، وصولاً إلى تقدير نموذج بانل ديناميكي ملائم لطبيعة تكامل المتغيرات واختبار علاقاتها في الأجلين القصير والطويل، مع إجراء اختبارات التشخيص والمتانة للتحقق من سلامة النتائج.

٤. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في القطاعات الاقتصادية التي تحصل على قروض موجهة للمشروعات الصغيرة في العراق خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠٢٥، وهي القطاعات التي تعكس التوزيع القطاعي الفعلي للتمويل وتسمح بقياس أثره في التشغيل. أما عينة البحث فتتمثل في عينة قصدية شاملة للقطاعات الرئيسة التي يتوافر عنها قدر مناسب من البيانات المنتظمة سنوياً، وهي قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع التجارة، وقطاع الخدمات. وقد تم اختيار هذه القطاعات لأنها تمثل البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي الذي تستهدفه مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة، كما أنها تختلف في قدرتها على استيعاب العمالة وفي طبيعة استجابتها للتمويل، الأمر الذي يجعلها ملائمة للتحليل المقارن ضمن إطار بيانات البانل. وبذلك تتكون العينة من خمس قطاعات على مدى ثماني عشرة سنة، بما يوفر عدداً كافياً من المشاهدات يسمح بإجراء التحليل القياسي واستخلاص نتائج ذات معنى اقتصادي وتطبيقي.

٥. متغيرات البحث:

تقوم الدراسة على متغير تابع يتمثل في خلق فرص العمل في العراق، ويقاس بعدد المشتغلين، بوصفه مؤشراً مباشراً على قدرة الاقتصاد والقطاعات المختلفة على استيعاب اليد العاملة. كما تتضمن الدراسة ثلاث متغيرات مستقلة تعكس أبعاد تمويل المشروعات الصغيرة، هي إجمالي قروض المشروعات الصغيرة، ونسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية من إجمالي قروض المشروعات الصغيرة، وعدد القروض الممنوحة سنوياً. ويعكس المتغير الأول البعد الكمي الإجمالي للتمويل، بينما يجسد المتغير الثاني كفاءة التوجيه القطاعي للائتمان، في حين يعبر المتغير الثالث عن مدى انتشار الوصول إلى التمويل

بين المشروعات الصغيرة. ويتيح هذا البناء المتكامل للمتغيرات اختبار أثر التمويل ليس فقط من حيث حجمه، بل أيضاً من حيث نوعية توزيعه واتساع قاعدته، وهو ما يمنح الدراسة قدرة تفسيرية أكبر لطبيعة العلاقة بين القروض القطاعية وخلق فرص العمل.

جدول (١) متغيرات الدراسة وطرائق قياسها ومصادر بياناتها

اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز	طريقة القياس	مصدر البيانات
خلق فرص العمل في العراق	متغير تابع	EMP	يقاس بعدد المشتغلين في العراق.	الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وزارة التخطيط العراقية، قاعدة بيانات البنك الدولي
إجمالي قروض المشروعات الصغيرة	متغير مستقل	SMEC	يقاس بإجمالي القيمة السنوية للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة في العراق، بالمليون دينار عراقي	البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للمصارف، النشرات الإحصائية المصرفية
نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية من إجمالي قروض المشروعات الصغيرة	متغير مستقل	PSCR	تقاس بنسبة قروض المشروعات الصغيرة الممنوحة للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتشييد إلى إجمالي قروض المشروعات الصغيرة مضروبة في ١٠٠	البنك المركزي العراقي، التقارير القطاعية للائتمان، التقارير السنوية للمصارف
عدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة	متغير مستقل	NSLC	يقاس بعدد القروض المشروعات الصغيرة سنوياً، بما يعكس درجة انتشار التمويل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة	البنك المركزي العراقي، المصارف التجارية، تقارير مبادرات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر في الجدول.

٦. الإطار النظري والمفاهيمي:

يقوم الإطار النظري للدراسة على فكرة أن تمويل المشروعات الصغيرة يمثل قناة انتقال رئيسة بين السياسة الائتمانية والنشاط الاقتصادي الحقيقي، إذ يتيح التمويل للمشروعات الصغيرة الحصول على رأس المال اللازم للتأسيس أو التوسع أو رفع الطاقة التشغيلية، وهو ما ينعكس على قدرتها في استحداث وظائف جديدة. فالمشروعات الصغيرة عادة ما تعمل في قطاعات ذات كثافة عمل مرتفعة نسبياً، ولذلك فإن أي تحسن في حصولها على التمويل يمكن أن يؤدي إلى توسع الإنتاج وزيادة الاستخدام، خاصة في البيئات التي تعاني من فجوات تمويلية وهيكل بطالة مرتفع (Ayyagari et al., 2021, p. 1473). كما تشير الأدبيات إلى أن أثر التمويل في التشغيل لا تحدده القيمة الإجمالية للقروض فقط، بل يتأثر أيضاً باتساع الوصول إلى التمويل وعدد المستفيدين منه، لأن انتشار القروض على عدد أكبر من المشروعات يرفع احتمال توليد وظائف على نطاق أوسع، بدلاً من تركّز التمويل في عدد محدود من المشروعات (Tran et al., 2021, p. 710).

ومن جهة أخرى، يبرز البعد القطاعي كعنصر نظري مهم في تفسير أثر التمويل، لأن القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتشييد غالباً ما تكون أكثر قدرة على خلق وظائف مستقرة ومباشرة مقارنة ببعض الأنشطة التجارية قصيرة الأجل أو منخفضة القيمة المضافة. ولهذا فإن نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية تعد مؤشراً مهماً على الكفاءة التنموية للتمويل، وليس فقط على حجمه الاسمي (البطاط وجياد، ٢٠١٩، ص. ١). كذلك تؤكد الأدبيات أن الأثر الإيجابي للتمويل في التشغيل يتعاظم عندما يقترن

ببيئة مؤسسية ومصرفية فعالة، وبسياسات تمويلية تستهدف القطاعات القادرة على النمو والاستدامة، بما يحول التمويل من مجرد سيولة مالية إلى أداة تنموية حقيقية (Kersten et al., 2017, p. 330). وفي ضوء ذلك، تفترض الدراسة الحالية أن خلق فرص العمل في العراق يتأثر بثلاث قنوات مترابطة هي حجم التمويل، وتوجيهه القطاعي، وعدد القروض الممنوحة، وأن فهم العلاقة بين هذه القنوات ومتغير التشغيل يتطلب تحليلاً قطاعياً زمنياً يراعي اختلاف الاستجابة بين القطاعات الاقتصادية.

٧. الإطار التحليلي والعملي:

جدول (٢) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Prob.	Observations
EMP	41.8	78.3	18.600	14.251	0.462	2.187	5.214	0.0740	90
SMEC	126.7	388.5	14.300	92.410	0.934	2.941	13.227	0.0013	90
PSCR	47.2	74.1	21.500	12.648	0.102	2.296	1.966	0.3740	90
NSLC	318.4	822	44.000	201.330	0.701	2.561	8.447	0.0147	90

المصدر :مخرجات برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

يبين جدول الإحصاءات الوصفية أن متوسط خلق فرص العمل في العراق بلغ ٤١,٨ فرصة، مع قيمة عظمى بلغت ٧٨,٣ وقيمة صغرى بلغت ١٨,٦، وهو ما يعكس وجود تباين واضح بين القطاعات والسنوات في القدرة على توليد التشغيل. كما بلغ متوسط إجمالي قروض المشروعات الصغيرة ١٢٦,٧ مليون دينار عراقي، وارتفع إلى حد أقصى مقداره ٣٨٨,٥، مقابل حد أدنى بلغ ١٤,٣، بما يشير إلى تفاوت كبير في حجم التمويل الممنوح عبر الزمن والقطاعات. وبلغ متوسط نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية ٤٧,٢٪، وهي نسبة توضح أن ما يقارب نصف القروض كان موجهاً إلى قطاعات أكثر ارتباطاً بالنشاط الحقيقي. أما متوسط عدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة فقد بلغ ٣١٨,٤ قرضاً، مع حد أعلى بلغ ٨٢٢,٠ وحد أدنى بلغ ٤٤,٠، وهو ما يدل على تفاوت واضح في اتساع قاعدة المستفيدين من التمويل. وتشير قيم الالتواء والتفرطح إلى أن توزيع المتغيرات يميل بصورة عامة إلى المقبول إحصائياً، كما أن احتمالات اختبار جاركو-بيرا تظهر أن نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية هي الأقرب إلى التوزيع الطبيعي باحتمالية بلغت ٠,٤، في حين بدا كل من إجمالي قروض المشروعات الصغيرة وعدد القروض أكثر ابتعاداً عن الاعتدال، وهو أمر منطقي في البيانات التمويلية.

جدول (3) نتائج اختبار الارتباط المقطعي في بيانات البانل

Variable	Pesaran Scaled LM	Prob.	Bias-corrected Scaled LM	Prob.	Pesaran CD	Prob.
EMP	9.842	0.0000	9.517	0.0000	4.118	0.0000
SMEC	14.306	0.0000	13.884	0.0000	6.382	0.0000
PSCR	7.115	0.0000	6.842	0.0000	3.104	0.0019
NSLC	11.697	0.0000	11.302	0.0000	5.227	0.0000

المصدر: برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

تشير نتائج اختبار الارتباط المقطعي إلى وجود ترابط معنوي بين المقاطع القطاعية في جميع متغيرات الدراسة، وهو ما يعني أن الصدمات أو التغيرات التي تصيب قطاعاً معيناً لا تبقى محصورة فيه بل تمتد بدرجات متفاوتة إلى بقية القطاعات. فقد بلغت قيمة اختبار بيساران المعدل لخلق فرص العمل ٩,٨، وبلغت قيمة اختبار بيساران المباشر ٤,١، وكلاهما عند مستوى معنوية ٠,٠، بما يدل على وجود اعتماد مقطعي واضح. كما سجل إجمالي قروض المشروعات الصغيرة أعلى درجات الارتباط المقطعي، إذ بلغت قيمة اختبار بيساران المعدل ١٤,٣ وقيمة اختبار بيساران المباشر ٦,٤، وهو ما يعكس تأثر التمويل القطاعي بعوامل كلية مشتركة مثل السياسة النقدية والظروف الاقتصادية العامة. كذلك ظهرت دلالة معنوية للارتباط المقطعي في نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية وعدد القروض الممنوحة، إذ بلغت قيم اختبار بيساران المباشر ٣,١ و٥,٢ على الترتيب. وتؤكد هذه النتائج أن قطاعات العينة لا تتحرك بصورة مستقلة تماماً، مما يبرر منهجياً استخدام اختبارات الجذر الأحادي من الجيل الثاني التي تراعي هذا النوع من الارتباط.

جدول (٤) نتائج اختبار الاستقرارية في بيانات البانل وفقاً لوجود الارتباط المقطعي

Variable	Level CIPS Statistic	Prob.	First Difference CIPS Statistic	Prob.	Order of Integration
EMP	-2.041	0.2430	-4.387	0.0000	I(1)
SMEC	-1.876	0.3380	-4.912	0.0000	I(1)
PSCR	-3.226	0.0010	—	—	I(0)
NSLC	-3.004	0.0040	—	—	I(0)

المصدر :مخرجات برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

توضح نتائج اختبار الاستقرارية أن متغيري خلق فرص العمل وإجمالي قروض المشروعات الصغيرة غير مستقرين عند المستوى، إذ بلغت قيمة إحصائية الاستقرارية لخلق فرص العمل -٢,٠ باحتمالية ٠,٢، وبلغت لإجمالي قروض المشروعات الصغيرة -١,٩ باحتمالية ٠,٣، وهي قيم غير كافية لرفض فرضية وجود جذر أحادي عند المستوى. لكن هذين المتغيرين أصبحا مستقرين بعد الفرق الأول، حيث بلغت قيمة الاختبار -٤,٤ لخلق فرص العمل و-٤,٩ لإجمالي قروض المشروعات الصغيرة، وكلاهما عند معنوية ٠,٠، ما يعني أنهما متكاملان من الدرجة الأولى. في المقابل، تبين أن نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية مستقرة عند المستوى مباشرة، إذ بلغت قيمة الاختبار -٣,٢ باحتمالية ٠,٠، وكذلك عدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة الذي سجل -٣,٠ باحتمالية ٠,٠، بما يدل على أنهما متكاملان من الدرجة الصفرية. وعليه، فإن متغيرات الدراسة جاءت خليطاً من I(٠) وI(١)، وهو ما يجعل النماذج الديناميكية من نوع Panel ARDL الأنسب للتقدير، لأن هذا النوع من النماذج يسمح بالتعامل مع هذا المزيج من درجات التكامل دون الحاجة إلى توحيد جميع المتغيرات عند نفس الدرجة.

جدول (٥) نتائج المفاضلة بين النماذج الساكنة

Test	Statistic	d.f.	Prob.	Decision
Redundant Fixed Effects Test (Cross-section F)	18.442	(4,82)	0.0000	Reject pooled model
Redundant Fixed Effects Test (Cross-section Chi-square)	61.873	4	0.0000	Fixed effects are present
Breusch-Pagan LM Test for Random Effects	27.816	1	0.0000	Reject pooled model
Hausman Test	14.275	3	0.0026	Fixed effects preferred over random effects

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

تكشف نتائج المفاضلة بين النماذج الساكنة أن النموذج المجمع غير ملائم لتمثيل العلاقة بين تمويل المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل، لأن اختبار الآثار الثابتة الزائدة أعطى قيمة ١٨,٤ في صيغة F واحتمالية ٠,٠، كما أعطى قيمة ٦١,٩ في صيغة كاي-تربيع واحتمالية ٠,٠، وهو ما يعني وجود فروق قطاعية جوهرية لا يمكن تجاهلها. كذلك أظهر اختبار بريوش-باغان للآثار العشوائية قيمة بلغت ٢٧,٨ عند معنوية ٠,٠، بما يرفض أيضاً ملاءمة النموذج المجمع. وعند المقارنة بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية باستخدام اختبار هوسمان، بلغت قيمة الاختبار ١٤,٣ باحتمالية ٠,٠، وهي نتيجة تشير إلى تفضيل نموذج الآثار الثابتة على نموذج الآثار العشوائية.

جدول (٦) نتائج تقدير النموذج الديناميكي المناسب

Long-Run Equation				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
SMEC	0.0521	0.0147	3.544	0.0007
PSCR	0.1834	0.0615	2.982	0.0040
NSLC	0.0278	0.0109	2.550	0.0127
C	9.8460	2.7410	3.592	0.0006

Short-Run Equation				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
ECT(-1)	-0.6183	0.0914	-6.765	0.0000
D(SMEC)	0.0216	0.0088	2.455	0.0162
D(PSCR)	0.0741	0.0309	2.398	0.0188
D(NSLC)	0.0094	0.0047	1.993	0.0497
C	0.5120	0.2210	2.316	0.0230

Model Statistics	
Statistic	**Value**
Log Likelihood	-128.554
Akaike Info Criterion	3.214
Schwarz Criterion	3.487
Hannan-Quinn Criterion	3.324
Number of cross-sections	5
Total panel observations	90

المصدر مخرجات برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

تظهر نتائج التقدير الديناميكي وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في العراق في الأجل الطويل والأجل القصير معاً. ففي الأجل الطويل، بلغ معامل إجمالي قروض المشروعات الصغيرة ٠,١ تقريباً، عند قيمة t بلغت ٣,٥ واحتمالية ٠,٠، وهو ما يعني أن زيادة حجم التمويل تسهم في رفع مستوى التشغيل بصورة معنوية. كما بلغ معامل نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية ٠,٢ تقريباً، عند قيمة t بلغت ٣,٠ واحتمالية ٠,٠، ما يشير إلى أن توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية يحقق أثراً أقوى نسبياً في خلق فرص العمل. كذلك سجل عدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة معاملاً موجباً بلغ ٠,٠ تقريباً، مع قيمة t بلغت ٢,٦ واحتمالية ٠,٠، وهو ما يدل

على أن اتساع قاعدة المستفيدين من التمويل يعزز بدوره توليد فرص العمل. وفي الأجل القصير، كان معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً عند -٠,٦ وقيمة t بلغت -٦,٨، بما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن نحو ٦١,٨٪ من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال فترة واحدة. كما ظهر أثر إيجابي قصير الأجل لكل من التغير في إجمالي قروض المشروعات الصغيرة عند ٠,٠ تقريباً، والتغير في نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية عند ٠,١ تقريباً، والتغير في عدد القروض عند ٠,٠ تقريباً، وجميعها معنوية إحصائياً. وتعكس هذه النتائج أن التمويل لا يعمل فقط كأثر تراكمي بعيد المدى، بل يترك أيضاً أثراً سريعاً نسبياً في التشغيل. أما مؤشرات جودة النموذج، مثل معيار أكايك البالغ ٣,٢ ومعيار شوارتز البالغ ٣,٥، فتشير إلى مقبولية التقدير من الناحية القياسية.

جدول (7) اختبارات المتانة والتشخيص للنموذج المقدر

Test	Statistic	Prob.	Result
Wooldridge Test for Serial Correlation	2.118	0.2190	No serial correlation
Modified Wald Test for Groupwise Heteroskedasticity	6.334	0.2750	No heteroskedasticity problem
Pesaran CD Test on Residuals	0.742	0.4580	No residual cross-section dependence
Jarque-Bera Normality Test	2.891	0.2356	Residuals are approximately normal
Ramsey RESET Test	1.327	0.2710	Model is correctly specified

المصدر مخرجات برنامج EViews 13 بإعداد الباحث.

تؤكد اختبارات المتانة والتشخيص سلامة النموذج المقدر من أبرز المشكلات القياسية التي قد تضعف موثوقية النتائج. فقد أظهر اختبار وولدريدج للارتباط الذاتي قيمة ٢,١ باحتمالية ٠,٢، وهي نتيجة تعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي. كما بين اختبار والد المعدل لتجانس التباين قيمة ٦,٣ باحتمالية ٠,٣، بما يشير إلى عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس بين المقاطع. وأظهر اختبار بيساران على البواقي قيمة ٠,٧ باحتمالية ٠,٥، وهو ما يعني أن مشكلة الارتباط المقطعي قد تمت معالجتها في النموذج النهائي ولم تعد موجودة في البواقي. كذلك جاءت نتيجة اختبار جاركو-بيرا للبواقي عند ٢,٩ باحتمالية ٠,٢، بما يدل على أن البواقي تتبع توزيعاً قريباً من الطبيعي. أما اختبار رامزي لإعادة التوصيف فقد سجل قيمة ١,٣ باحتمالية ٠,٣، وهو ما يشير إلى أن النموذج محدد بصورة صحيحة ولا يعاني من إغفال متغيرات جوهرية أو من خطأ في الشكل الوظيفي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج المقدرة مستقرة وموثوقة وقابلة للاعتماد في تفسير أثر تمويل المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في العراق.

الاستنتاجات:

١- أظهرت نتائج البحث أن تمويل المشروعات الصغيرة في العراق لم يكن مجرد أداة ائتمانية ذات طابع مالي محدود، بل تبين أنه يمثل متغيراً مؤثراً في خلق فرص العمل على المستوى القطاعي خلال مدة الدراسة. فقد أكدت النتائج أن التوسع في حجم القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة يرتبط بزيادة القدرة على توليد التشغيل، بما يعني أن تحسين الوصول إلى التمويل ينعكس فعلياً على النشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا سيما في القطاعات التي تمتلك قابلية أعلى لاستيعاب اليد العاملة.

٢- بينت النتائج أن كفاءة التوجيه القطاعي للتمويل تعد عاملاً أكثر عمقاً من مجرد زيادة القيمة الإجمالية للقروض، إذ إن القروض الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والتشييد أظهرت أثراً أقوى في دعم خلق فرص العمل مقارنة بالتوزيع الائتماني غير الموجه. ويعني ذلك أن الأثر التنموي للتمويل يتوقف بدرجة كبيرة على نوعية تخصيصه القطاعي، وأن فاعلية السياسة الائتمانية ترتفع كلما اقتربت من الأنشطة ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية الأعلى.

٣- كشفت النتائج أن اتساع قاعدة التمويل، المقاسة بعدد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة، يمثل بعداً مهماً في تفسير خلق فرص العمل، لأن انتشار التمويل بين عدد أكبر من المشروعات يعزز فرص توليد وظائف على نطاق أوسع. وهذا يدل على أن نجاح سياسات التمويل لا يقاس فقط بحجم المبالغ الممنوحة، بل أيضاً بمدى شمولها وعدالة توزيعها بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يضمن وصول الأثر إلى عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية الصغيرة.

٤- أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل في العراق، كما أظهرت أن هذه العلاقة تتجسد أيضاً في الأجل القصير مع وجود سرعة واضحة في تصحيح الاختلالات. وتؤكد هذه النتيجة أن أثر التمويل ليس ظرفياً أو مؤقتاً، بل يمثل مساراً اقتصادياً مستداماً نسبياً، الأمر الذي يمنح السياسات التمويلية الموجهة للمشروعات الصغيرة أهمية استراتيجية في معالجة البطالة وتعزيز ديناميكية الاقتصاد العراقي على المدى المتوسط والطويل.

التوصيات:

- ❖ زيادة حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة في العراق ضمن برامج ائتمانية مستقرة ومنتظمة، مع تبسيط إجراءات الحصول على القروض وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، لأن النتائج أثبتت أن ارتفاع التمويل يرتبط إيجابياً بخلق فرص العمل. ويجب أن يتم ذلك في إطار سياسة تمويلية واضحة لا تركز فقط على ضخ الأموال، بل على ضمان وصولها الفعلي إلى المشروعات الصغيرة القادرة على التوسع والتشغيل.
- ❖ إعادة توجيه نسبة أكبر من قروض المشروعات الصغيرة نحو القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة والتشييد، نظراً لما أظهرته النتائج من قدرة أعلى لهذه القطاعات على خلق وظائف جديدة. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز الأثر التنموي للتمويل، وأن يجعل السياسة الائتمانية أكثر اتساقاً مع هدف التشغيل ومع متطلبات التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأنشطة الأقل إنتاجية.
- ❖ اعتماد مؤشرات عددية ونوعية لمتابعة كفاءة التمويل، بحيث لا يقتصر تقييم المبادرات التمويلية على إجمالي مبالغ القروض الممنوحة، بل يشمل أيضاً عدد القروض، وعدد المستفيدين، والتوزيع القطاعي، والأثر التشغيلي المتحقق فعلياً. ويساعد ذلك المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية على تقييم الأداء بصورة أدق، وعلى تعديل برامج التمويل وفقاً للنتائج الميدانية الفعلية.
- ❖ توصي الدراسة بتعزيز التكامل بين المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية وهيئات دعم المشروعات الصغيرة، من أجل بناء بيئة مؤسسية مساندة للتمويل، تشمل التدريب، والاستشارات، والمتابعة الفنية، وتحسين قواعد البيانات الخاصة بالقروض القطاعية والتشغيل. فزيادة فاعلية التمويل تتطلب أن يقترن الدعم المالي بإطار مؤسسي يساعد المشروعات الصغيرة على الاستمرار والنمو وتحويل التمويل إلى فرص عمل حقيقية ومستدامة.

المراجع:

١- الجناحي، رائد جواد كاظم. (٢٠٢١). دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق. مجلة الكوفة للآداب، ١(٤٣)، ٦٣٣–٦٦٦. https://doi.org/10.36317/kaj/2020/v1.i43.1480

٢- خيون، أحمد ثائر. (٢٠١٩). المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة في العراق: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الكوت. مجلة لارك، ١٠(٥). https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss31.217

٣- عبدالسادة، نهلة تركي، والشمري، صادق راشد. (٢٠١٩). معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٤(٤٩)، ١٢–٣٢.

٤- البطاط، منتظر فاضل سعد، وجياد، أزهار صاحب. (٢٠١٩). دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق. العلوم الاقتصادية، ١٤(٥٤)، ١–١٨. https://doi.org/10.33762/0672-014-054-001

٥- مجيد، هلال إدريس، والحيالي، ياسمين. (٢٠٢٠). دور حاضنات الأعمال الممثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة ٢٠٠٠–٢٠١٠. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٦(١٢٠)، ٣٥٣–٣٦٨. https://doi.org/10.33095/jeas.v26i120.1921
٦- الأسرج، حسين عبدالمطلب. (٢٠١٠). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث، (٨)، ٤٧–٥٨. https://doi.org/10.35156/0505-000-008-004
٧- عبدالله، كيلان إسماعيل. (٢٠٢٢). دور المشروعات الصغيرة في معالجة البطالة وزيادة معدلات التشغيل في العراق. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٦٥)، ٢٦٥–٣٠٦. https://doi.org/10.33953/1371-000-065-012
٨- فرج، عبدالنبي محمد. (٢٠٢٥). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والمأمول. مجلة دراسات محاسبية، (٨)، ٩٧–١٢٨.
9- Ayyagari, M., Juarros, P., Martinez Peria, M. S., & Singh, S. (2021). Access to finance and job growth: Firm-level evidence across developing countries. Review of Finance, 25(5), 1473–1496.
10- Tran, Q., Doan, A.-T., & Tran, T. (2021). Small and medium enterprises' credit access, ownership structure and job development. Australian Economic Papers, 60(4), 710–735. https://doi.org/10.1111/1467-8454.12227
11- Harash, E., Al-Timimi, S., & Alsaadi, J. (2014). The influence of finance on performance of small and medium enterprises (SMEs). International Journal of Engineering and Innovative Technology, 4(3), 161–167.
12- Poderys, D. (2015). Does access to external finance affect development of small and medium enterprises and economic growth? European Journal of Business Science and Technology, 1(1), 43–53. https://doi.org/10.11118/ejobsat.v1i1.37
13- Kersten, R., Harms, J., Liket, K., & Maas, K. (2017). Small firms, large impact? A systematic review of the SME finance literature. World Development, 97, 330–348. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.04.012
14- Lee, Y. S. (2018). Government guaranteed small business loans and regional growth. Journal of Business Venturing, 33(1), 70–83. https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2017.11.001